The role of religion in electoral voting in Africa:

Uganda, Central African Republic, Nigeria

Received: 30/08/2024; **Accepted:** 17/11/2024

د. زكرياء وهبي * [1]، أ.د مبروك كاهي[2]

1 المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، الجزائر
2 جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر

دور الدين في التصويت الانتخابي في افريقيا: أوغندا، جمهورية افريقيا الوسطى، نيجيريا.

ملخص

تهدف الدراسة إلى إبراز دور الدين وتأثيره في التصويت الانتخابي في إفريقيا، بعرض ثلاث حالات تمثل مختلف مناطق القارة، فتم تناول جمهورية أوغندا من شرق القارة وتم تناول كيف يتدخل الدين في التصويت الانتخابي، بل أن عملية مراقبة الانتخابات والاعلان عن نتائجها يتولاها رجال الدين في هذا البلد في تأكيد للعامل الديني في التصويت الانتخابي، كما تناولت الدراسة تجربة جمهورية إفريقيا الوسطى البلد الذي يعرف اضطرابا سياسيا، ومكانة الدين خصوصا وان هذا البلد من وسط يريد العودة للممارسة الديمقراطية، كما تناولت الدراسة أكبر ديمقراطية في القارة الافريقية دولة نيجيريا يلعب فيها الدين دورا كبيرا ويتحكم في التصويت الانتخابي بل يمثل محور الحياة ككل، والصراعات الناجمة عقب كل استحقاق انتخابي يتنافس فيه المترشحون على أصوات الناخبين ويستخدمون العديد من الأدوات للوصول إلى هذا الهدف ولعل أبرزها الدين وأهمها، ثم تخلص الدراسة لتقديم النتائج وأهم العوامل التي تساعد الدين في التأثير في التصويت الانتخابي من خلال النماذج المعروضة في الدراسة.

الكلمات المفتاحية:

إفريقيا،
الدين،
التصويت،
الانتخابات،
الديمقراطية.

Abstract

The study seeks to examine the role of religion and its impact on electoral voting in Africa. While many countries, especially in the West, have separated religious boundaries from political boundaries through secularism and democratic protection, religion continues to play significant roles in all aspects of life, particularly in politics, in the African continent. The study presents three models and cases covering various regions of the African continent. For instance, Uganda in East Africa, where religion holds a special place and is considered the fundamental basis upon which political life is built. However, religious leaders no longer solely control electoral voting but also announce and monitor electoral results. The study also presents a model from the Central African Republic, showing how conflict, primarily political, is exploited through religion for resolution. Furthermore, the study discusses a case from the West of the continent, Nigeria, where religion forms the basis of all social, economic, and political practices, significantly influencing and determining the electoral voting process. The study concludes by presenting a set of results and interpretations **r**egarding the facilitating factors of religion and its impact on electoral voting, culminating in a conclusion.

Keywords:

Africa,
religion,
voting,
elections,
democracy.

Corresponding author, e-mail: zakiha268@gmail.com

Doi: https://doi.org/10.34174/0079-035-004-040

I - مقدمة

© University of Constantine 1, Algeria, 2024.

تعتبر الانتخابات الوسيلة الأمن والأكثر فعالية للفصل في الخلافات السياسية، كما أنها تعبر عن إرادة المواطنين في اختيار الحكام ومدى موافقتهم لتوجهات السلطة الحاكمة فضلا عن كونها أحد أبرز صور الممارسة الديمقراطية واحترام المبادئ الدستورية، وفي القارة الافريقية عادة ما تسلك الانتخابات فيها عدة منحنيات قد ينتهي الامر بها غالبا إلى النزاعات المسلحة وعدم قبول نتائج الانتخابات أو أن مخرجاتها تكون غير منطقية، ويرجع هذا الامر لعديد العوامل التي تتحكم في سلوك الناخب الافريقي وتبعاتها على مخرجات العملية الانتخابية ككل، ولعل أبرز هذه العوامل يأتي متغير الدين والتأثير الذي يمكن أن يمارسه في العملية الانتخابية، وعلى هذا الأساس تطرح إشكالية الدراسة، كيف يتحكم أو يؤثر الدين على الانتخابات في افريقيا، وما هي العوامل والمؤسسات التي تدعم هذا الدور وتجعل من الناخب الافريقي رهين الأيديولوجيا الدينية وتوجيهات رجال الدين والتحكم في مصير العملية الانتخابية ككل؟

ومن هذه الإشكالية نطرح الفرضيات التالية:

- سطوة القيم الدينية على أغلب المجتمعات الافريقية كان لها الأثر البالغ على التنشئة السياسية للفرد الافريقي ومن ثم التأثير المباشر على العملية الانتخابية.
- على اعتبار ان العملية الانتخابية ظاهرة إنسانية والأخيرة لا يمكن فصلها او تحييدها عن باقي المتغيرات الأخرى فمن الطبيعي ان يكون للدين دور في العملية الانتخابية.
- حداثة الدول الافريقية بالممارسة الديمقراطية جعلها تتعرض للعديد من الانتكاسات، ومن بينها التدخل الكبير للدين وفشل نموذج علمانية الدولة فصل الدين عن الدولة.
- يختلف دور الدين في العملية الانتخابية في افريقيا من دولة إلى أخرى والمؤسسات التي يعتمد عليها ومع ذلك له تأثير مباشر في العملية الانتخابية.
- اعتماد الاستعمار الأوربي على الدين في توسيع مستعمراته الافريقية، كان له الأثر الكبير في بناء الدولة بعد الاستقلال.

وعلى هذا الأساس تم اعتماد خطة الدراسة على الشكل التالي مقدمة، ثم عرض ثلاث حالات يتم فيها دراسة وتحليل دور الدين في العملية الانتخابية، حالة من شرق إفريقيا وهي دولة أوغندا، وحالة من وسط إفريقيا وهي دولة جمهورية افريقيا الوسطى، وحالة عن غرب إفريقيا متمثلة في دولة نيجيريا، ثم المحور الرابع وهو عرض لاستنتاجات من خلال دراسة الحالات السالفة الذكر ثم الخاتمة.

01- الدين والسياسة في جمهورية أوغندا:

لقد كان أول احتكاك للشعوب المحلية الأوغندية مع الديانات الوافدة سنة 1865 في القرن التاسع عشر، مع التجار العرب المسلمين، حيث اعتنق العديد من سكان مملكة بوغاندا الدين الإسلامي، لي تليه بعد ذلك بعشر سنوات البعثات التبشيرية البريطانية 1877 ومعها تم وضع أسس المسيحية البروتستنتية الأنغليكانية، ومع توافد الفرنسيين بعامين لمملكة بوغاندا والاقاليم المجاورة لها، عملوا على وضع أسس المسيحية الكاثوليكية الرومانية، لتشكل هذه الديانات الثلاث محور الحياة الاجتماعية وحتى السياسية في مملكة بوغاندا والاقاليم المجاورة لها التي سوف تشكل فيما بعد ما يعرف بجمهورية أوغندا1.

أ- الحياة السياسية والدينية لأوغندا في عهد الحماية البريطانية:

إن اعتراف البريطانيين بالتنوع الديني لمملكة بوغاندا ساهم بشكل كبير جدا في رسم معالم اللعبة السياسية2، إذ كانت الكنائس الدينية البروتستنتية والكاثوليكية التي ينتمي إليها غالبية الشعب الأوغندي القواعد الأساسية لظهور الأحزاب السياسية، التي سوف تتعامل معها إدارة الحماية البريطانية، فكان حزب الشعب الأوغندي (UPC) غالبية أنصاره من منتسبي الكنيسة البروتستنتية، والذي حصل على أغلب الامتيازات، وهذا يعود لقربه من إدارة الحماية البريطانية، الأخيرة تعتبر راعية للكنيسة الانغليكانية، ثم يأتي بعده من حيث الامتيازات الحزب الديمقراطي (DP) والمعروف في الأوساط الشعبية على أنه لسان الكنيسة الكاثوليكية ديني يا بابا، في حين حصل المسلمون على امتيازات أقل، ووفق هذا التقسيم ومراكز القوة، سوف تكون عمليات التفاوض من أجل نيل الاستقلال وانهاء الحماية البريطانية، وسوف تحدد الخارطة السياسية للبلاد بعد الاستقلال في التاسع من أكتوبر 1962.

ب- معالم اللعبة السياسية بعد الاستقلال (الدين لدعم الحكم):

غداة استقلال البلاد عمد القادة الجدد على بناء دولة حديثة تحقق التنمية، وتتخلص من مخلفات الحماية البريطانية، ووضع حد للصراعات العرقية والدينية، تولى منصب رئيس الوزراء "ميلتو أوبوتي" 3الذي عكف على

العديد من الإصلاحات الجوهرية للبلاد، دون الدخول في صراعات مباشرة مع رجال الدين، ومع ذلك عمد "أوبوتي" إلى تأميم المدارس التي بنتها الكنيسة وجعلها تابعة للدولة، وعمل على تتويج اصلاحاته السياسية بإصدار دستور 1967 الذي بموجبه تم إعلان جمهورية أوغندا وانهاء عهد المملكات، وأتاح هذا الدستور الجديد تولي "أوبوتي" منصب رئيس الجمهورية، ومع ذلك وباعتبار الدولة حديثة فقد حافظ أوبوتي على علاقة متميزة مع رجال الدين وعدم الدخول معهم في صراعات حقيقية من شأنها أن تقوض أركان نظام حكمه، لكن هذا لم يمنع من وجود صراعات خصوصا مع المؤسسة العسكرية التي أطاحت به بانقلاب عسكري.

لم يختلف كثيرا النظام العسكري الذي قاده "عيدي أمين"عن نظام سابقه "أوبوتي"، بالأخص اتجاه زعماء الدين، وبالرغم من أن "أمين عيدي" محسوب على الطائفة الإسلامية، فقد عمد على كسب ود المسيحيين من الكاثوليك والبروتستانت ومنحهم العديد من المزايا والامتيازات التي لم يحصلوا عليها حتى في نظام "أوبوتي"، وذهب لجعل رجال الدين واجهة الحكم، من خلال مرافقة كل ممثل عن الديانة في خرجاته الخارجية وحتى في خطاباته السياسية، لكن هذا لم يمنع التغطية عن التجاوزات والانتهاكات الخطيرة لنظام "أمين" في صفوف معارضيه ومنتقديه، مما عجل بإزاحته عن واجهة السلطة وعودة أوبوتي من جديد لكن لم يستمر الأمر طويلا لتتم الإطاحة به سنة 41986.

جـ - إعادة ضبط العلاقة بين الدين والدولة والعودة للممارسة الدستورية:

بعد أن أطاح "موسيفيني" بنظام أوبوتي، أراد إعادة تنظيم الحياة السياسية، وإعادة مكانة جمهورية أوغندا إلى مكانتها الحقيقية، وذلك بإنهاء الانقسامات العرقية والتجاذبات الدينية ووضع حد لتدخل الكنيسة في السياسة وسيطرتها على الأحزاب السياسية القديمة، وما نجم عنه من تهميش للعديد من مكونات الشعب الأوغندي، إذ كانت عشر سنوات الأولى منصبة على تحقيق هذا الهدف5.

جـ1- إعادة تنظيم الدولة في ظل دستور 1995:

لقد أراد "موسيفيني" من خلال الإصلاحات التي باشرها منذ الإطاحة بالرئيس أوبوتي، تفادي أخطاء المرحلة السابقة، فبدأت المشاورات لإعداد الدستور سنة 1988، وتلقي التقارير، المتعلقة بمستقبل النظام السياسي، أين كان الاتفاق بوجود جمعية تأسيسية (برلمان) ينتخب أعضاءها مباشرة من طرف الشعب، وتم التخلي عن النظام الحزبي، وكان أعضاء الجمعية التأسيسية التي تشكلت سنة 1994 يتألف أعضاءها من 284 مندوبا، يمثلون 214 منطقة انتخابية، وتم اعتماد الدستور الجديد والتصويت عليه في الجمعية التأسيسية في 22 سبتمبر 1995، الذي أقر نظام شبه برلماني للحكم للبلاد دون وجود أحزاب سياسية6.

جـ2- التعديل الدستوري 2005 والعودة للتعددية الحزبية:

لقد جاء التعديل الدستوري بالدرجة الأساس لفتح مجال الترشح للعهدات الرئاسية لموسيفيني، دون قيد أو شرط بعد أن كان مقتصرا لعهدتين فقط في دستور 1995 كل عهدة مدتها خمس سنوات، ولإعطاء المزيد من المرونة فقد قرر البرلمان الأوغندي العودة إلى التعددية السياسية وإقامة انتخابات باسم الأحزاب وليس الأشخاص، ويرجع اعتماد هذا الاجراء لفرض رقابة أكبر على العملية الانتخابية والتحكم فيها، كما تم اعتماد هذا الاجراء من أجل تعزيز سلطة "موسيفيني" كزعيم تاريخي للبلاد وقطع الطريق أمام ظهور أي شخصية منافسة له، وإعادة إحياء اللعبة السياسية وفق القواعد الديمقراطية المتعارف عليها.

جـ3- الدين والتصويت الانتخابي بعد التعديل الدستوري:

لقد جاء تعديل دستور أوغندا لسنة 2005 من أجل إعادة مكانة الأحزاب في الساحة السياسية، والعودة لنظام التعددية وإعطاء ديناميكية للعبة السياسية والانتخابات التي تعد أساسها ومحور الفصل في كل الصراعات على جميع المستويات، لكن كل هذه الإجراءات لم تحد سلطة رجال الدين على تأطير العملية الانتخابية والتأثير في عملية التصويت، مما يجعل هذه الأحزاب السياسية التي اعترف بوجودها القانوني دستور 2005 ضعيفة أمام سلطة رجال الدين في أوغندا7.

ويتجلى دور رجال الدين في التصويت الانتخابي في الاستحقاقات الأوغندية، من خلال تصدر المشهد الإعلامي وتقديمهم لخطب ونداءات تحث على السلام ونبذ الكراهية وأن تتم العملية الانتخابية بهدوء، كما سعى رجال عن طريق وسائلهم ومن خلال خطاباتهم في مختلف وسائل الاعلام المختلفة لتوجيه أصوات الناخبين أكثر نحو المصالح التي تخدمهم وتجلي هذا الأمر بشكل صريح في انتخابات 2013، كما عمل رجال الدين على الاستحواذ على مهمة مراقبة الانتخابات والفصل فيها، وتمكنوا من هذا الدور من خلال هيكلتهم المتمثلة في اتحاد الكنائس الأوغندية المشترك

(UJCC) وضم كل من الكنائس الكاثوليكية والبروتسنتية والكنيسة الأرثدوكسية الصغيرة، وفي مقابل ذلك نجد مجلس الديانة الأوغندي (IRCU) والذي يتشكل أساسا من مجلس الديانة الإسلامي وبعض الكنائس المسيحية الصغيرة الأخرى، هذين التكتلين يمكن القول أنهما أحكما سيطرتهما على العملية الانتخابية مستفيدان من مصادر التمويل الخارجية سيم المقدمة من مجلس الكنائس العالمي، والقوى الاستعمارية القديمة والقوى الوافدة حديثا والباحثة عن النفوذ والسيطرة، كما تتدخل الشركات المتعددة الجنسيات والمنظمات غير الحكومية وحتى القوى الإقليمية التي تستفيد من هيمنة رجال الدين واتحادات الكنائس في التحكم في العملية الانتخابية، التي يحصلون عليها ولم يكتفيا بالدعاية الإعلامية بل تمكنا في الاستفراد بمراقبة العملية الانتخابية والفصل في عمليات التصويت، ويمكن الاستدلال بذلك في انتخابات 20168 وقد تمكن رجال الدين من الفصل في هذه الانتخابات من خلال سيطرتهم على لجان المراقبة، وأيضا خطاباتهم التي كانت تبث عبر مختلف وسائل الاعلام التي تحت على السلام وعدم الانجرار وراء العنف والقبول بمخرجات العملية الانتخابية، وأحيانا يستدلون بالنصوص المقدسة، وهذا ما جعل اللعبة السياسية خالية من الصراع القانوني ومفرغة من محتواها، ويلاحظ هذا بشكل الجلي في القضايا ذات الاهتمام العالمي عندما دفع رجال الدين المنتخبين البرلمانيين للتصويت لصالح اعتماد المثلية الجنسية، مقابل الدعم المالي الكبير الذي تحصل عليه هذه الفعاليات الدينية من الجهات الأجنبية.

02- جمهورية إفريقيا الوسطى:

لقد حصلت جمهورية افريقيا الوسطى على استقلالها في سنة 1960، بعد أن كانت خاضعة للاستعمار الفرنسي، وبفضل موقعها الاستراتيجي الذي يتوسط القارة الافريقية، انعكس على تنوعها الاثني والعرقي وحتى الديني، حيث عرفت المنطقة الدين الإسلامي مع التجار المسلمين الذين كانوا يجوبون منطقة الساحل والصحراء، وتأثر الساكنة بتعاليم الدين الحنيف وسماحته إذ يتركز المسلمون في المناطق الغربية المحاذية للحدود السودانية والتشادية، أما الديانة المسيحية الأكثر انتشارا في البلاد، فقد بدأت حتى قبل المرحلة الاستعمارية التي سبقتها البعثات التبشيرية المسيحية، سيما الفرنسية والبلجيكية وزادت حدة نشاطها وعملها مع التسهيلات التي قدمتها السلطات الاستعمارية الفرنسية، مع وجود بعض الديانات المحلية التي توارثها بعض القبائل في افريقيا الوسطى لكن دون أن يكون لها مكان في المشهد السياسي أو تأثير على التصويت الانتخابي في هذا البلد المتخم بالأزمات9.

أزمات جمهورية إفريقيا الوسطى واستخدام الدين في الصراع السياسي:

تعتبر جمهورية إفريقيا الوسطى من أكثر دول القارة التي عرفت الانقلابات العسكرية وعدم الاستقرار على مستوى النظام السياسي، ومرت بالعديد من المراحل إلى أن وصل بها الامر إلى أن تحولت من جمهورية إلى إمبراطورية في عهد بوكاسا سنة 1976 قبل أن تتم الإطاحة به في انقلاب عسكري سنة 1979 بمساعدة الدولة الفرنسية، وهذا الامر يشير أن البلد بحكم موقعه الاستراتيجي فقد كان مجالا حيويا للتنافس بين القوى الدولية الاستعمارية السابقة والقوى الصاعدة الجديدة والوافدة على المنطقة، كما لم يسلم البلد من تدخلات الدول المجاورة في دعم الأقليات العرقية والدينية من أجل إضعاف سلطته والسيطرة على موارده الاقتصادية الهامة خصوصا المعادن النفيسة مما جعل البلاد عرضة لتواجد القواعد العسكرية الأجنبية بالإضافة إلى قوات حفظ السلام التابعة لمنظمة الأمم المتحدة، التي تسهر على حماية المدنيين وتقديم الإغاثة للاجئين ومساعدة البلاد على عودة الاستقرار والانتظام الدستوري، ومن ثم السيطرة على موارده الاقتصادية وتوجيهها في إنجاح عمليات التنمية المحلية10.

وبالعودة إلى جوهر الصراع السياسي في جمهورية إفريقيا الوسطى يتفق الكثير من الباحثين، أن الصراع هو سياسي بالدرجة الأولى وغايته الوصول إلى السلطة، وأن الدين هو أحد الأدوات التي يتم استخدامها للوصول إلى السلطة، ويمكن تفسير ذلك عند قيام جمهورية افريقيا الوسطى تم تحييد الدين عن السياسة وعن العملية الانتخابية على وجه الخصوص، إضافة الى المحطات التاريخية التي مرت بها البلاد سيما الإمبراطورية والحكم المطلق ساهمت في تراجع دور الدين، وحصر الصراع في جانبه السياسي فقط، وترجيح كفة طرف على حساب آخر، بعكس ما هو حاصل في العديد من الدول الافريقية التي يعتبر فيها الدين هو القاعدة الأساسية لكل صراع ومنطلق لتحديد الأطراف المتصارعة، ففي جمهورية افريقيا الوسطى التي عرفت العديد من الانقلابات العسكرية والانتهاكات الخطيرة التي وصلت إلى حد جرائم الإبادة الجماعية وانتهاك للحقوق الأساسية للأفراد، وإلى غاية تسعينيات القرن الماضي كان المسلمون منشغلون أكثر بالتجارة وبعيدين عن الصراع على السلطة.

أ- العودة للمسار الديمقراطي والحسم الديني:

بعد مسار طويل من الانقلابات العسكرية والتغييرات غير الدستورية، وانعكاس التغييرات الدولية في نهاية القرن الماضي على غالبية الدول الشمولية في العالم أي فرض النموذج الديمقراطي الأمريكي نفسه على العالم وعملت كل النظم سيم الاشتراكية إلى الاستجابة لمتطلباته، أين قرر الرئيس كوليجا إقامة انتخابات تعددية ديمقراطية والتأسيس لعهد جديد وهو الانتقال السلمي والسلس للسلطة، وتكون الانتخابات وافرازات الصندوق هي الحاسم، وبالفعل في شهر أوت 1993 أقيمت انتخابات تعددية رئاسية ترشح فيها الرئيس كوليجا، ومع ذلك لم ينجح في هذه الانتخابات وكان الفوز حليف باتاسي، الذي استلم السلطة في أجواء ديمقراطية11.

لقد كانت الآمال معلقة ان تكون جمهورية افريقيا الوسطى النموذج الديمقراطي الذي يحتذى به في المنطقة المعروفة بالحروب الاهلية والنزاعات الحدودية والتدخلات الأجنبية، ففترة حكم باتاسي كانت مليئة بالصراعات الداخلية وعدم الاستقرار والذي انتهى حكمه في انقلاب عسكري قاده الجنرال بوزيزي، في المرحلة أراد باتاسي الاستعانة بالدين والتحالف مع الشباب المسلمين للحفاظ على حكمه، إلا أنه فشل وتمكن الجنرال بوزيزي من استقطابهم وضمهم لصفه، ليكون الاستخدام الصريح للدين في الصراعات السياسية في جمهورية إفريقيا الوسطى، وتكون المرحلة الموالية بعد سنة 2003 لا يكون فيها العامل العسكري الحاسم الأساسي بقدر ما يكون الخطاب السياسي الذي يستخدم الدين للوصول إلى السلطة لتتغير قواعد اللعبة السياسية في جمهورية إفريقيا الوسطى12.

ب- الحركات المعارضة ودور الأقليات الدينية:

بالرغم من أم الجنرال بوزيزي تمكن من الإطاحة بالرئيس المنتخب باتاسي في انقلاب عسكري، وتمكن من استقطاب الشباب المسلمين إلى صفه، إلا أن الأمر لم يحسم الصراع وعادت الانقسامات أكثر حدة بحركات سياسية معارضة، والتي يمكن حصرها في الجدول التالي:

جدول: الحركات المعارضة لحكم بوزيزي

UFDR	اتحاد القوى الديمقراطية من أجل الوحدة
GAPLC	مجموعة العمل الوطني لتحرير جمهورية إفريقيا الوسطى
CPJP	معاهدة الوطنيين من أجل العدالة والسلام
APRD	الجيش الشعبي لاستعادة الديمقراطية
MLCJ	حركة محرري إفريقيا الوسطى من أجل العدالة
FDC	الجبهة الديمقراطية في جمهورية افريقيا الوسطى

المصدر: من إعداد الباحثين

لقد بدأت الحركات المعارضة ومنها المسلحة التي استولت على عديد المقاطعات في البلاد وحتى بعض المناطق في العاصمة بانغي، مسار المفاوضات سنة 2004 لانهاء حكم الجنرال بوزيزي، هذا الأخير ومن أجل ارباك المعارضة وتشتيت صفها عمل إلى اللجوء إلى الخطاب الديني التحريضي انطلاقا من كونه قس مسيحي، حيث اعتبر أن المسلمين هم سبب المشاكل التي تعاني منها البلاد وأن أغلبهم متسللين من الدول المجاورة، مما خلق موجة عنف وترحيل قصري واستيلاء على الممتلكات، مما جعل فصائل المعارضة تتحالف تحت مسمى "سليكا" وتتمكن من الإطاحة بنظام بوزيزي، ويخلفه دوتوجيا ليكون أول رئيس من ينتمي للطائفة المسلمة يحكم افريقيا الوسطى13.

لكن الأمر لم يحسم الصراع وزادت من حدته أكثر وتحول إلى تحالفات قائمة على أساس ديني بين المسيحية والوثنية ضد المسلمين، وزادت أطراف خارجية على تزكيته ودعم الجهات المسيحية كما حاول بوزيزي استخدام الخطاب الديني المسيحي من أجل حشد أنصاره والقبائل الوثنية ضد تحالف سليكا، وهو تحالف الانتي بالاكا ، مما أجبر الرئيس دوتوجيا على الاستقالة، وتكليف خلفه والتحضير للانتخابات الرئاسية الموالية بضمانات أكبر لضمان استقرار السلطة في البلاد وتنهي حالة الصراع والانقسام سيما بعد لجوء بعض الأطراف لتوظيف ورقة الدين بشكل يهدد وحدة البلاد ويفتح المجال أكثر للتدخلات الأجنبية وصراع القوى الدولية في افريقيا الوسطى بالاخص بين فرنسا وروسيا14.

جـ الدين وحسم الانتخابات الرئاسية 2020:

لقد جرت الانتخابيات الرئاسية في جمهورية افريقيا لسنة 2020 في ظروف جد صعبة نتيجة التراكمات السابقة، حيث كانت عديد المناطق خارج سلطة البلاد وتخضع لسلطة المتمردين، كما عقدت السلطات في بانغي آمالها على القوات الأجنبية الروسية والفرنسية وحتى قوات حفظ السلام الأممية لتأمين المصوتين والحفاظ على حياتهم، وكان من المقرر أن يتم اجراء الدور الأول في ديسمبر 2020، كما أعلن قرابة 22 شخصا ترشحهم للانتخابات الرئاسية ومنهم

فرانسوا بوزيزي الذي تم استبعاده مع آخرين لعدم استيفائه الشروط القانونية، ومع ذلك فقد استمر في حملته الانتخابية وكان خطابه يميل إلى الدين أكثر وقدم نفسه كقس مسيحي، فيما طالبت أطراف أخرى بتأجيل الانتخابات حتى تتهيأ الظروف المناسبة وعودة كل النازحين لبيوتهم وتمكينهم من التصويت الحر15.

ومع ذلك جرت الانتخابات الرئاسية والتشريعية في موعدها، والذهاب إلى الدور الثاني الذي عملت فيها أطراف من المعارضة برفع لائحة للمحكمة الدستورية تطالبها بإلغاء النتائج الأولية والنظر في الخروقات التنظيمية التي صاحبت التصويت الانتخابي، ومع هذا أصرت المحكمة الدستورية على اجراء الدور الثاني في يناير من سنة 2021، والتي فاز بها المرشح "فوستين ارشانج توادیرا" في عملية انتخابية صاحبتها موجة عنف، وعدم تمكن ثلث الناخبين من الإدلاء بأصواتهم، ومحاولة انقلابية فاشلة من الجنرال بزيزي ومحاولات المعارضة التي شككت في نزاهة العملية الانتخابية، وغياب الأصوات المهمة سيما في القرى والمدن البعيدة، ومع ذلك فقد أشاذ بها المراقبون الدوليون سيما من الاتحاد الافريقي واعتبار الانتخابات هو الحل الوحيد لكل الازمات السياسية التي تعرفها جمهورية إفريقيا الوسطى16.

03- جمهورية نيجيريا الاتحادية:

تعتبر دولة نيجيريا من أبرز الدول الافريقية من حيث الكثافة السكانية بتعداد يتجاوز 200 مليون نسمة، ومؤشرات اقتصادية صاعدة، كانت مستعمرة بريطانية وظهر تأسيسها بشكل فعلي بعد سنة 1914 عندما قامت بريطانيا بتوحيد المقاطعات الثلاث تحت سلطة واحدة، (الهوسا، الإيبو، اليوروبا) تحت مسمى نيجيريا الفدرالية، ونالت استقلالها في الفاتح من أكتوبر 1960، وتعرف نيجيريا بأنها بلد متعدد الثقافات والأعراق والاثنيات، ومتعدد الديانات حيث تشكل الديانة الإسلامية والديانة المسيحية محور الحياة الاجتماعية في البلاد، وقد عرف البلاد منذ حصولها على الاستقلال وانهاء الرابطة مع التاج البريطاني عدة مراحل في أغلبها كان مآسي للشعب النيجيري ونزاعات راح ضحيتها مئات الآلاف من المدنيين الأبرياء17.

أ- مرحلة تأسيس الدولة والحكم العسكري 1966-1979:

لقد عرفت السنوات الأولى لاستقلال دولة نيجيريا مراحل عصيبة في تثبيت الحكم وإرساء قواعد الدولة الحديثة، وهذا راجع لتراكمات المرحلة الاستعمارية والخلافات الاثنية والعرقية التي يحركها الدافع الديني بالأساس18، إذ اشتد الصراع على مجلس النواب المشكل من الممالك والأقاليم الثلاثة، وخضوع الأحزاب السياسية لإملاءات الجماعات الدينية (الإسلام، المسيحية)، وتعقد العلاقة بين رئيس الدولة ورئيس الحكومة والأجهزة الفيدرالية انتهى الأمر بانقلاب عسكري19.

لقد كان المبرر للحركة الانقلابية التي قادها العسكر في نيجيريا والاعلان لعهد شمولي ديكتاتوري، هو المحافظة على وحدة البلاد من الانقسامات والمحاصصات القائمة على أساس إقليمي وعرقي وديني، الأمر الذي أدى إلى إعلان الانفصال من جانب واحد قامت به عرقية الإيبو وإعلان دولة بيافرا، مما نجم عنه دخول البلاد في حرب أهلية راحت ضحيتها قرابة المليون ضحية، انتهت بهزيمة الانفصاليين وعودة الإقليم إلى حضن الدولة، في هذه المرحلة التي ساد فيها الحكم العسكري لم يكن للدين أي دور حقيقي فالحياة السياسية كانت معطلة، والحرب الأهلية أنهكت البلاد، كما أن المجلس العسكري الحاكم تعاقب عليه ضباط من الديانتين الإسلامية والمسيحية، وبعد قمع حركة التمرد وللم شمل المجتمع النيجيري تم طرح مبادرة الحكم المدني.

ب- محاولات الحكم المدني وعودة العسكرية 1983-1999:

لقد جاءت هذه المرحلة الحكم المدني، بعد اعتماد الدستوري ونظام شبيه بنظام الولايات المتحدة الأمريكية، مع اعتماد دستور الفاتح من أكتوبر من سنة 1979 والذي أقر التعددية الدينية والثقافية في نيجيريا، ونظام الفصل بين السلطات، ودسترة الحقوق والحريات وتمكين النيجيريين من اختيار ممثليهم في الهيئات المحلية والنيابية التشريعية

إن تجربة الحكومات المحلية التي أقرها الدستور الرئاسي لسنة 1979 والتي ساهمت بشكل كبير في دعم العمل الانتخابي والتصويت الحر، في هذه المرحلة بدأ متغير الدين يظهر بشكل جلي في الحياة السياسية لدولة نيجيريا حيث برزت الحركات الصوفية، كمؤثر بارز في التصويت الانتخابي ودعم المرشحين الذين يسيرون في فلكها، كما بدأت المقاطعات الشمالية مطالباتها بضرورة تطبيق الشريعة الإسلامية من قبل الحكومات المحلية، مما لاح في الأفق بوادر فشل الحكم المدني من انزعاج الأقليات المسيحية التي تعيش في المناطق ذات الأغلبية المسلمة سيما في الشمال، وأيضا المقاطعات الشمالية، ضف إلى انتشار الفساد وعدم نزاهة العملية الانتخابية، وانتشار العنف الديني كلها عوامل وغيرها مهدت لعودة الحكم العسكري20.

ومع وجود هذه الإخفاقات وعجز المدنيين عن إدارة التنوع والاختلاف في نيجيريا سيما الديني والعرقي، عاد العسكر للواجهة من جديد في ديسمبر 1983 لكن لم يقوموا بإلغاء كلي للدستور السابق بل احتفظوا ببعض أجزاءه وألغو كل المواد التي رأوا أنها تهديد للوحدة الترابية وتماسك المجتمع، كما قاموا بإجراء تعديلات جوهرية على الحكومات المحلية، والشيء الملاحظ أن عودة الحكم العسكري لم تكن كالمرحلة السابقة، بل شهدت فيها نيجيريا اقلاع اقتصادي حقيقي جعلها تتربع على المراتب الأولى لاقتصاديات القارة الإفريقية، إن هذه القفزة التنموية مهدت للبلاد العودة للحكم المدني رغم أنه فشل في انتخابات 1993 إلا الجهود المبذولة كللت بالنجاح في سنة 1999 وانهاء المرحلة السلطوية الديكتاتورية ودخول البلاد مرحلة جديدة21.

جـ الممارسة الديمقراطية ما بعد 1999:

لقد ساهمت عديد العوامل الداخلية والخارجية في وصول نيجيريا إلى مرحلة الممارسة الديمقراطية والتداول على السلطة، لتكون الدولة نموذجا اقتصاديا رائدا في منطقة غرب افريقيا والقارة، إلى جانب أكبر ديمقراطية قائمة في القارة بتعداد سكاني يفوق 200 مليون نسمة، إذ عرفت البلاد في هذه الفترة أول انتخابات رئاسية أنهت بشكل فعلي الحكم العسكري فاز بها الرئيس السابق "أبا سانجو" في حكومة مدنية شعبية قادت المرحلة الانتقالية وأرست عمليات التحول الديمقراطي وقامت بعديد الإصلاحات الضرورية تمهيدا للمرحلة الحاسمة، وهو التحضير للانتخابات الرئاسية التي أقيمت سنة 2003 وفاز بها قائد المرحلة الانتخابية "أبا سانجو" وحاز على أكثر من 60% من أصوات الناخبين22.

لتكون المرحلة المفصلية في تاريخ البلاد والعهد الجديد للممارسة الديمقراطية سنة 2007 عندما أراد الرئيس "أبا سانجو" تعديل الدستوري وتمكينه من الترشح لولاية رئاسية ثالثة، إلا أن هذا المراد لم يتحقق له وفشل في اقناع المحكمة الدستورية الفدرالية ومجلس الشيوخ النيجيري الذي رفض مقترح تعديل الدستور، ليفسح المجال للتداول على السلطة واحترام الدستور، والتأسيس للممارسة الديمقراطية الحقيقية، لتكون الانتخابات الرئاسية في نيجيريا حدثا تقدم فيه الأحزاب السياسية مرشحيها وإقناع الناخبين للتصويت لصالحهم، والملاحظ أن الهيمنة العسكرية على الحياة السياسية في نيجيريا تراجعت مع تكريس الممارسة الديمقراطية.

د- الدين والعملية الانتخابية في نيجيريا بعد 1999:

تعود بوادر تدخل الدين في السياسة في دولة نيجيريا مع البدايات الأولى لتطبيق الحكم المدني سنة 1979، عندما طالبت المقاطعات الشمالية في البلاد بتطبيق الشريعة الإسلامية من قبل حكوماتها المحلية، وكان التصويت الانتخابي في تلك الفترة قائم على النواب الذين يؤيدون هذا المطلب وسيعملون على تجسيده على أرض الواقع، في حين أن المسيحيين في البلاد اعتبروا الأمر خطرا على مصالحهم وطالبوا بتطبيق العلمانية وتحييد الدين حتى في الحكومات المحلية للبلاد، وكانت أصواتهم تتجه لأنصار التوجه، وهذا الانقسام من العوامل التي أدت إلى عودة العسكرية سريعا في تلك الفترة وحكم البلاد من قبل مجلس عسكري يتناوب ضباطه على رئاسته23.

لكن بعد 1999 واعتماد الممارسة الديمقراطية، يلاحظ أن دور الدين أصبح فاعل بشكل أساسي في الانتخابات الرئاسية خصوصا، واصوات الناخبين لا يتحكم فيها البرنامج الانتخابي والإصلاحات التي يعد بها المترشحون إضافة إلى خلفياتهم الدينية.

ويبرز دور الدين في التصويت الانتخابي سيم الرئاسية بشكل فاعل في الانتخابات التي أقيمت سنة 2011 والتي ترشح لها محمد بهاري، وجوناثان، فالأول مسلم والثاني مسيحي، أين عمد جوناثان على إقامة صلاة النصر في عدد من الكنائس في نيجيريا، وتبنى القساوسة الخطابات الدينية التي تحث على التصويت للمرشح المسيحي جوناثان، وذات الأمر قام به المرشح بهاري في زيارته لعدد من المساجد في محاولة منه لكسب أصوات المسلمين، يرجع العديد من المهتمين للشأن السياسي النيجيري أن محمد بهاري في إحدى خطاباته لسنة 2003 قال صراحة، أنه لا يجب على المسلمين التصويت لمرشح مسيحي، مما جعل الأحزاب السياسية أن يكون التقسيم الانتخابي على أساس الدين، أي إذا كان الرئيس مسلما فنائبه يكون مسيحي، والعكس، ومع ذلك فقد جرت الانتخابات الرئاسية التي فاز بها الرئيس جوناثان، ولاقت ترحيب على المستوى الدولي في تكريس حقيقي للممارسة الديمقراطية، لكن أعقب هذا الفوز موجة عنف وتوترات عرقية ودينية في نيجيريا بعد انتخاب الرئيس المحسوب على المقاطعات الجنوبية والديانة المسيحية، وتعرضت مقرات حزب الشعب في الشمال إلى أعمال نهب وتخريب، ولم تسلم الكنائس أيضا وذات الامر وقع في المقاطعات الجنوبية24.

أما في انتخابات 2015 فكانت فرصة للناخبين المسلمين لترتيب صفوفهم والتصويت لمرشحهم المسلم محمد بهاري، فكانت المساجد والطرق الصوفية كالتجانية التي تتخذ من مدينة كانو شمال البلاد معقلا لها، تحت اتباعها للتصويت لمرشح الإسلام في كامل التراب النيجيري، بعد اتهام الرئيس جوناثان بالانحياز لطائفته المسيحية وتحالفه مع رئيس الرابطة النيجيرية للكنائس والقس المشرف عليها، وتوزيع الأموال على مريدي الكنائس والتصويت لصالح جوناثان، هذا الأخير تم اتهامه أيضا بعدم وضع حد لجماعة بوكو حرام، والتساهل معها، وأن الغاية من تزايد نشاطها في مناطق الشمال ذو الغالبية المسلمة وأن الهدف منه هو إضعاف أصوات المسلمين، وفي المقابل اتهمت الكنائس المسيحية إلى سعي المسلمين تمكينهم مرشحهم لهدف إقامة دولة إسلامية متحالفة مع جماعة الاخوان المسلمين في مصر التي وصلت إلى السلطة وتمت إزاحتها، وأن هذا الأمر سوف يضر كثيرا بوحدة البلاد، وأن العلمانية هي الحل، وتم اجراء الانتخابات في ظروف توثر أمني ومناوشات طائفية سيما في مناطق التماس بين المسلمين والمسيحين، وتمكن محمد بهاري من الفوز في هذه الانتخابات الرئاسية وتحقيق النصر ليصبح الرئيس ويزاول مهامه كرئيس لكل النيجيريين25.

أما في الانتخابات الرئاسية لسنة 2023 والتي عرفت تنافسا حادا بين أتيكو أبوبكر ومنافسه بولا تينوبو والتي عاد فيها الفوز والحسم للأخير، فالملاحظ أن كلا المرشحين ينتميان إلى الديانة الإسلامية مما يوحي إلى قوة تأثير الدين والطرق الصوفية الإسلامية على حسم المعركة الانتخابية من القوة التصويتية المدفوعة بالخطاب الديني إلى القوة الترشيحية ذات الخلفية الدينية الإسلامية، يضاف إليها أيضا متغير المال، وهيمنة الدين على حساب المناطق، كما رسخت هذه المرحلة الحكم المدني واحترام الممارسة الدستورية، وتراجع دور العسكر الذين لعبو دورا كبيرا في تحديد القرارات المصيرية للبلاد، وبداية التأسيس لعهد الممارسة الدستورية، لتكون دولة نيجيريا من الدول الإفريقية القليلة جدا التي عرفت عدد معتبر من الرؤساء تداولوا على السلطة خلال العقدين الأخيرين من خلال الصناديق الانتخابية وليس الانقلابات العسكرية والتغييرات غير الدستورية، إذ كانت أصوات الناخبين هي الفيصل وان كان العامل الدين يتحكم فيها26.

04- قراءة واستنتاجات للتجارب الثلاث:

من خلال التجارب الثلاث موضوع الدراسة يتضح بشكل جلي أن الدين له دور مباشر في عملية التصويت الانتخابي، ومن ثم يمكن القول له حضور فعلي في الحياة السياسية، والتأثير في القضايا المصيرية للبلاد، والأمر ينطبق على كامل دول القارة الإفريقية، غير أن تأثير الدين في التصويت الانتخابي يختلف من دولة إلى أخرى بحسب الخصوصية وتأثيرات البيئة الدولية، وفي هذا الجزء سوف أتطرق إلى الوسائل التي يعتمدها الدين حتى يتمكن من التأثير في عمليات التصويت الانتخابي في إفريقيا بعض عرض الحالات الثلاث.

أ- الدين والانسان الإفريقي:

الانسان الافريقي يحب التدين بفطرته، بدليل أن الإسلام انتشر سريعا في افريقيا عن طريق تجار القوافل الذين كانوا يجوبون افريقيا جنوب الصحراء، وليس بالفتوحات كذلك الامر للمسيحية عن طريق البعثات التبشيرية في حين حافظت عديد القبائل القديمة على أصولها الوثنية، ولقد عرف العديد من الطقوس الدينية من عهود قديمة، ارتبطت غالبا بالظواهر الطبيعية أما الديانات السماوية فقد بدأت مع تواصل التجار المسلمين مع القبائل الافريقية وهو ما حدث فعلا مع الحالة الأوغندية، ولا يختلف الأمر بالنسبة لجمهورية إفريقيا الوسطى، أما في حالة نيجيريا على اعتبار أنها كانت تضم ممالك تقليدية قديمة سيما في شمال البلاد، فقد كان حجم التفاعل كبيرا (الانسجام الديني والاجتماعي والاقتصادي وتنقل الافراد) بين الحواضر الثقافية الإسلامية في شمال افريقيا ونظيرتها مع افريقيا جنوب الصحراء ولا يقتصر فقط على التجارة، بالنسبة للديانة المسيحية فقد عرفت ذروة نشاطها مع الحملات التبشيرية التي كانت تسبق المرحلة الاستعمارية الغربية أو توكبها، ليشكل الدين الإسلامي والديانة المسيحية أهم الديانات التي ترتب الحياة الاجتماعية والسياسية وحتى الروحية للإنسان الافريقي، ومع ذلك لم يمنع الامر من احتفاظ بعض الأفارقة بطقوسهم الدينية التقليدية القديمة، أو بدون ديانة (إلحاد) فهذه الفئة – الوثنيون والملحدون – رغم أنهم يشكلون نسبة قليلة جدا ومع ذلك فهم أيضا يتأثرون بالخطاب الديني27، ففي نيجيريا عادة ما يصطف هؤلاء إلى جانب رابطة الكنائس النيجيرية التي تطالب بعلمانية الدولة وهو ما يساعدهم أكثر ويحفظ مصالحهم مقابل المناطق الشمالية للبلاد التي تطالب بتطبيق الشريعة الإسلامية28، أما في دولة أوغندا فأصوات الناخبين الوثنيين والملحدين فهو يتأثر بمناطق تواجدهم المتمثلة في المناطق النائية التي تسكنها القبائل ويصعب الوصول إليها، وان كان لها دور فهو مرتبط بحجم المساعدات التي تقدمها لهم

الكنائس الكاثوليكية أو البروتسنتية المتمثلة بإعانات الغذاء والخدمات الصحية وبضعة المدارس لتعليم أبناءهم، أما في جمهورية إفريقيا الوسطى فالحالة تنفرد في كون الصراع السياسي يستخدم الدين لحسم المواقف، وعليه التركيز أكثر الخلفية الدينية لأطراف الصراع السياسيين والخطاب الذي يستقطب الشباب المسلم.

وعليه فعلاقة الانسان الافريقي بالدين وتأثير ذلك على مختلف جوانب حياته اليومية، بما فيها السياسية، يكون الدافع أو القاعدة الأولى التي سوف تحدد صوته في الانتخابات، وما خطابات قادة الكنائس وزعماء الدين الإسلامي وحتى الوثنيين على قلتهم ما هو إلا تعزيز وتأكيد لهذه الفردية، والملاحظ أن الانسان الافريقي حتى في الفترة الاستعمارية فقد كان الدين حاضرا في حياة الفرد الافريقي إذ كانت الإدارة البريطانية تدعم الكنيسية البروتسنتية في أوغندا والحملات التبشيرية في نيجيريا، وكانت أصوات الناخبين تصب في تكريس القوانين الاستعمارية لكلا البلدين ولا يختلف الامر كثيرا بالنسبة لجمهورية إفريقيا الوسطى، وبقيت تبعات هذه السياسة مستمرة حتى في مرحلة ما بعد الاستعمار وتحقيق الاستقلال.

ب- الدين والأحزاب السياسية والعملية التصويتية:

إذا كان التدين أمر فطري لدى الانسان الافريقي، مع انتقال إلى الديانات السماوية واحتفاظ القلة بالوثنية، فإن الظاهرة الحزبية هي دخيلة على المجتمعات الافريقية، وبدأت تظهر في المراحل المتأخرة للظاهرة الاستعمارية وساهمت بشكل كبير في تحقيق الاستقلال وتأطير الكوادر الوطنية الإفريقية، وبما أن الظاهرة الدينية كانت أسبق من الظاهرة الحزبية ففي دولة أوغندا تعود القواعد والخلفيات لتأسيس الأحزاب السياسية للكنائس الدينية سواء تلك المنبثقة عن رابطة الكنائس الكاثوليكية، أو المنبثقة عن رابطة الكنائس البروتسنتية، وحتى مجلس الديانة الذي يضم أنصار الإسلام وباقي الديانات الأخرى، وعليه فالصراع الحزبي ما هو إلا امتداد للصراع الديني، والتصويت الانتخابي لهذه الأحزاب يعكس الإرادة الدينية لأن أصل هذه الأحزاب عبارة عن تكتلات دينية في الأساس، حتى بعد الغاء الحزبية في دستور 1995 بقي الدين يلعب دورا بارزا سيما في خطابات الحملات الانتخابية والتأكيد على التعايش السلمي ونبذ العنف والتطرف، وبعد العودة للتعددية الحزبية في التعديل الدستوري تولت الكنائس الدينية مهمة مراقبة الانتخابات إضافة إلى التأثير في التصويت الانتخابي في تحالف واضح مع السلطة.

وفي جمهورية إفريقيا الوسطى تتجلى علاقة الأحزاب السياسية بالدين وتأثير ذلك على التصويت الانتخابي، في خطابات الجنرال بوزيزي، انطلاقا من كونه قس مسيحي أن كل المشاكل التي تعاني منها جمهورية افريقيا الوسطى يقف وراءها المسلمون مما تسبب في أعمال انتقامية ضدهم وتشريدهم وحرمانهم من الادلاء بأصواتهم، مما أثر على العملية الانتخابية، وفي المقابل تحالف المسلمين ضمن ما يعرف بحركة سيلكا مع أطراف معارضة أخرى ساهم بشكل كبير جدا في الإطاحة بنظام بوزيزي واستبعاده من العملية السياسية، ومع ذلك فالأحزاب السياسية في جمهورية إفريقيا الوسطى تعتمد بشكل كبير جدا على قواعدها الشعبية وشبكة التحالفات الدولية، والدين يتم اللجوء إليه وتوظيفه في الصراعات وحسمها ولا يكون أساسها ومحورها كما فعل بوزيزي بالاستعانة بالمسلمين للوصول الى السلطة عن طريق الانقلاب العسكري ثم انقلب عليهم، وأيضا تكتل المسلمين ضمن حركة سيلكا مع تنظيمات أخرى لإبعاد بوزيزي عن السلطة.

أما في حالة نيجيريا فالأمر أكثر تعقيدا لمكانة الدين في حياة النيجيريين ودوره الفاعل في جميع مناحي الحياة، فالأحزاب السياسية كانت لها خياريات متقاطعة حتى في الفترة الاستعمارية في مراحلها الأخيرة، أين تحفظت بعض الأحزاب السياسية من بنود ومواثيق مفاوضات الاستقلال وما يمكن أن يؤثر ذلك على الثقل الاقتصادي للجنوب وضعفه في مناطق الشمال، إضافة إلى العامل الاثني والعرقي وحتى اللغوي (المتحدثون بالفرنسية)، ودور الدين لم يقل أهمية عن الخيارات الصعبة، إذ ومع انتهاء الحرب الأهلية (بيافرا) والتجربة الأولى للحكم المدني حيث طرحت الأحزاب السياسية ذات القواعد الشعبية الكبيرة في الجنوب تطبيق الشريعة الإسلامية29، الامر الذي رفضته الأحزاب السياسية المناوئة لها وطالبت بالحفاظ على علمانية الدولة، كما يلاحظ أيضا ان قادة الأحزاب السياسية غالبا ما يلجؤون للكنائس والتحالف مع القساوسة، ونفس الأمر مع المساجد، في محاولة للحصول على قدر ممكن من الأصوات، وعلى أساس هذا الامر وفي الممارسة الديمقراطية تم طرق فكرة التقسيم على أساس الدين في الترشح لانتخابات بين الرئيس ونائبه مسلم ومسيحي والعكس، في محاولة واضحة لتوجيه أصوات الناخبين في العملية الانتخابية لكن هذا الامر لم يتم تمكينه على ارض الواقع..

ويمكن القول أن الأحزاب السياسية في دولة نيجيريا لم تؤسس على خلفيات دينية ومع ذلك الظروف تجبرها أن تساير التقسيم الديني في البلاد، فأصوات الناخبين لا يمكن للأحزاب السياسية أن تتحصل عليها مالم تتحالف مع المؤسسات الدينيةفي البلاد سواء رابطة الكنائس المسيحية أو المساجد والطرق الصوفية المتمركزة خصوصا في الجنوب، وفي هذه النقطة تجذر الإشارة أنه ومع دخول نيجيريا عهد الممارسة الديمقراطية والقطيعة مع العسكرية، ظهرت سنة 2007 حركات دينية متطرفة – بوكو حرام – التي ترى في التصويت الانتخابي والممارسة الحزبية أنه مخالف للتعاليم الدينية فكانت عملياته تزداد عقب كل استحقاق انتخابي مما أدى بالكثير سيما في مناطق الشمال إلى العزوف الانتخابي وعدم الإدلاء بأصواتهم خوفا على حياتهم وممتلكاتهم من نشاطات هذه الحركة الدينية المتطرفة.

ت- الخطاب الديني وتأثيره على التصويت الانتخابي:

في الأصل أن الخطاب الديني ينمي علاقة الأفراد بالدين الذين ينتمون إليه، ويعزز ثقتهم بالمعتقدات التي يتبعونها، والأمر كان كذلك في الحالة الإفريقية، فالدين الإسلامي الذي عرفته المجتمعات الافريقية قبل ظهور ممارسة التصويت الانتخابي، وكانت الحملات التبشيرية للدين المسيحي يتماشى بالتوازي مع التوغل الاستعماري الغربي وحاول في البداية الخطاب الديني المسيحي ان يفصل بينه وبين ما يقوم به الاستعمار من انتهاكات خطيرة في صفوف الأفارقة.

فالخطاب الديني في جمهورية أوغندا كان يعبر عن توجهات الكنيسة الكاثوليكية الرومانية والكنيسة البروتسنتية إزاء الاحداث السياسية، وموقفهما من التصويت الانتخابي، فكان مجالس الكنائس بمثابة الفاصل في التصويت الانتخابي وحسمه لطرف على حساب طرف آخر، حتى أن الخطاب الديني في أوغندا كان يسمو على خطابات الأحزاب السياسية، حتى في المرحلة الدستورية كان الخطاب الديني في جوهره يحث على نبذ العنف والمساهمة بشكل فعال في التصويت الانتخابي، ويؤكد على أهمية التعايش السلمي بين مختلف مكونات الشعب الاوغندي، إلا أن هذا لم يمنع الحصول بعض التجاوزات والانتهاكات لكن بقيت تحت سيطرة السلطة المركزية، ويتجلى هذا الامر في فترة حكم الأمين عيدي كان الخطاب الديني الإسلامي والمسيحي يساند الإجراءات التي يقوم بها عيدي واستمر الامر في فترة حكم موسيفيني30.

وفي دولة جمهورية افريقيا الوسطى فالخطاب السياسي كان أعلى من الخطاب الديني، الأخير كان يتأثر بالأول ويساهم بالتصويت الانتخابي في بلد به أغلبية مسيحية، في حين أن الأقلية المسلمة فقد كان الخطاب الديني بها ينأى بنفسه عن السجالات السياسية لحتمية فرضت نفسها من حيث كون المسلمين أقلية، بالإضافة إلى تواجدهم بعيدا عن مراكز صنع القرار في العاصمة بانجي، وأن الصراع في أصله سياسي وليس ديني، لكن ومع مطلع القرن الحالي بدأت المعادلة تغير نفسها والخطاب الديني سيما لدى المسلمين يحث على التصويت الانتخابي والمشاركة في العملية السياسية، أن الانطواء له مضار أكثر، حتى أن الخطاب الديني للمسلمين في هذا البلد الافريقي يحث على التحالف مع الأقليات الأخرى، ومباشرة التصويت الانتخابي بما يخدم مصالحهم ويحقق أهدافهم.

أما في الحالة النيجيرية فالخطاب الديني أكثر حضورا وأكثر تأثيرا في التصويت الانتخابي، في بلد يحتدم فيه الصراع السياسي ويلعب فيه الدين دورا في بارزا بوجود كثلتين أساسيتين الإسلام في المقاطعات الشمالية، والمسيحية المتركزة في المقاطعات الجنوبية، إذ يصر خطاب الكنائس على دعم برامج المرشحين المحافظين على علمانية الدولة، وتوصي أتباعها – رابطة الكنائس المسيحية النيجيرية –أنصارها بمباركة كل من يزور الكنائس ويدعمها ومنحه أصواتها، وفي ذات الوقت توجد بعض الخطابات الدينية المسيحية المتطرفة وان كانت محدودة جدا غالبا ما تميل إلى النزعة الانفصالية، وفي الجانب المقابل الخطاب الدين الإسلامي ومع بدايات الأولى لتطبيق الحكم المدني في سبعينيات القرن الماضي كان قائما على تطبيق الشريعة الإسلامية وأن التصويت الانتخابي يجب ان يصب في هذا الاتجاه، وأصوات المسلمين يجب أن تكون للمسلمين وليس لغيرهم، واستمر الامر حتى في ظل الممارسة الديمقراطية التي عرفتها نيجيريا في مطلع القرن الحالي، فكانت الاستحقاقات الانتخابية تتحول فيها منابر المساجد والكنائس إلى ميادين سياسية، لحشد الأنصار وشحذ المصوتين للإدلاء بأصواتهم لبرامج ومرشحي الاتجاه الذي يمثلهم، ويلاحظ أيضا في الحالة النيجيرية أن الخطاب الديني كان يتناغم مع خطابات قادة الأحزاب السياسية ومرشحي الرئاسة، مما يعطي حافز للمصوتين للإدلاء بصوتهم انطلاقا من الوازع الديني، وفي هذه التجربة وفي سنة 2007 ظهرت حركة بوكو حرام التي ترى أن التصويت الانتخابي فعل يتنافى مع التعاليم الإسلامية31، وبالتالي يجب منعه بشتى الطرق ولجأت إلى

العنف في سبيل تحقيق هذا الهدف، ولأن نشاط هذه الحركة ينشط كثيرا في شمال نيجيريا فقد كانت خطابات قادتها تبث الرعب في صفوف الساكنة مما يجعلهم يمتنعون عن التصويت حفاظا على حياتهم وممتلكاتهم.

ث- الدين والمال وتأثيرهما على التصويت الانتخابي:

الدين قوة كبيرة في التأثير على حياة الانسان الافريقي بما فيها توجهاته السياسية، وعمليات التصويت الانتخابي، وإذا ما تم تحالف الدين مع المالي فهما يشكلان قوة مؤثرة وفاعلة بإمكانها أن تتحكم وتحدد مصير البلاد، ففي التجربة الأوغندية يلاحظ أن الكنيسة سواء الكاثوليكية أو البروتسنتية التي تملك القدر الكافي من المال تصبح مؤهلة للانفراد بمهمة عملية مراقبة الانتخابات، وعادة ما تحصل على الأموال من الجهات الخارجية من أجل دعم مصالحها في المنطقة، كما تعمل على توفير الأموال من المنتسبين إليها، بينما الوضع في جمهورية إفريقيا الوسطى يختلف تماما عن الحالتين، على اعتبار أن البلاد عرضة للتدخلات الخارجية والمنافسة بين الشركات الأجنبية التي تنهب ثروات البلاد وتستغل ضعف السلطة المركزية، فإن تحالف الدين مع المال يبقى محدودا.

بينما يلعب المال دورا كبيرا في الحياة السياسية بنيجيريا، ومع تحالف المال مع الدين يكون الأثر بارزا في التصويت الانتخابي ويظهر الامر جليا في الرئاسية لسنة 2015 عندما حصلت رابطة الكنائس النيجيرية على مبلغ معتبر من المال من المترشح للرئاسة جوناثان، من أجل دعمه والحصول على أصوات الناخبين، وذات الأمر يحصل في المقاطعات الشمالية ذات الأغلبية المسلمة، إذ تستخدم في التأثير على أصوات الناخبين وهذا المال ما تتحصل عليه غالبا من الناخبين، أي أن نيجيريا هي نموذج حقيقي لتزاوج المال مع الدين وتأثيره في التصويت الانتخابي.

ج- التدخل الخارجي واستعمال الدين في التصويت الانتخابي:

لا تزال القارة الافريقية مسرحا للتنافس الدولي والتدخلات الخارجية، التي تستخدم كل الأدوات الممكنة لتحقيق أهدافها ومصالحها، ويظهر استخدام القوى الخارجية للدين للتأثير في التصويت الانتخابي وحتى مباركة نتائجها، في أوغندا التي ترتبط مجالس كنائسها بالمجالس الدولية في دعم التوجهات ودفع أنصارها في الاتجاه الذي تريده، ولا يتوقف الامر عند هذا الحد بل يتم استخدام الدين في النزاعات الإقليمية كحالة جنوب السودان على سبيل المثال، وفي جمهورية افريقيا الوسطى لا يختلف الأمر كثيرا، فالبلاد بها العديد من القواعد الاجنبية والشركات الاحتكارية الليبرالية العاملة سيما في استخراج المعادن النفيسة، وفي الحالة النيجيرية فيلاحظ أن مجلس الكنائس النيجيري يتهم صراحة بعض القيادات الإسلامية أنها محسوبة على تيار الاخوان العالمي الذي مقره مصر، والجماعات التي تطالب بتطبيق الشريعة الإسلامية لها تقاطعات مع الجماعات الأصولية في الشرق الأوسط، وفي المقابل كلما تحرز أصوات المسيحين الفوز تكون المباركة سريعة من الولايات المتحدة الامريكية ومن الدول الغربية بغض عن الشوائب والاخطاء التي أعقبت التصويت الانتخابي.

I. الخاتمة:

من خلال سبق يتضح جليا أن للدين دور كبير في التصويت الانتخابي في إفريقيا، لكن بدرجات متفاوتة، كما بوسائل مختلفة وأهداف وغايات متباينة، ويرجع الامر للعديد من الأسباب منها ما هو تاريخي ومنها ما هو لطبيعة المجتمع وعلاقته بالدين، كما لا يمكن اعتبار الدين معيق للعملية الديمقراطية من خلال تحكمه في النتائج الانتخابية، هذه الأخيرة هي ظاهرة إنسانية تتحكم فيها عديد العوامل اقتصادية عرقية سياسية وحتى أيديولوجية، وتبقى الأطر الدستورية والقانونية هي التي تحدد مستويات التدخل وحدود الممارسة حتى لا تخرج العملية الديمقراطية عن جوهرها، ويتحول الدين أحد أسباب هدم الدولة بعد أن كان أحد مقومات الحفاظ التماسك المجتمعي

قائمة المراجع والاحالات:

1 Louis R. Mortimer. Uganda a country study. Federal Research Division Library of Congress Edited by Rita M. Byrnes Research Completed December 1990 P09

2 John Paul Kasujja. Influence of Religion On the Political Parties' Affiliations and Elections in Uganda: The Case of Iganga District. International Journal of History and Philosophical Research. Vol.11, No.2, pp.28-41, 2023

3 Frank Warnock and Patrick Conway. P o st - C o n fli ct Re co ve ry i n U g a n d a. World Bank Institute Washington, D.C. 1999 p13

4 POLITICS, ETHNICITY AND CONFLICT IN UGANDA, ACHOLILAND IN PERSPECTIVE, 1962-1986.

https://repository.up.ac.za/bitstream/handle/2263/24734/03chapters5-6.pdf?sequence=4&isAllowed=y

5 Aili Mari Tripp. Museveni's Uganda: Paradoxes of Power in a Hybrid Regime. Lynne Rienner Publishers. 2010 p39

6 محمد عبد المجيد حسن، تحليل وثيقة دستور أوغندا 1995. المركز العربي الديمقراطي، تاريخ الاطلاع على الصفحة 2024/05/03

7 THE CONSTITUTION (AMENDMENT)ACT, 2005.
file:///C:/Users/hp/Downloads/Constitutional%20Amendment%20Act%202005.pdf

8 Fred Sekindi. PRESIDENTIAL ELECTION DISPUTES IN UGANDA. Journal of African Elections. Volume 16 No 1 -2017 p156

9 إسماعيل إسف دانكوما، "انتخابات 2020 وتأثيرها على الصراع السياسي في جمهورية إفريقيا الوسطى"، مجلة متابعات إفريقية. مركز الفيصل للدراسات الإسلامية ص 8- 22 العدد 15 سنة 2021.

10 محمد زكرياء فضول، الصراع الديني في جمهورية إفريقيا الوسطى، الدوافع والأسباب. تاريخ الاطلاع على الصفحة 2024/05/06
https://www.researchgate.net/publication/350755961_alsra_aldyny_fy_jmhwryt_afryqya_alwsty_aldwaf_wa lasbab

11 نفس المرجع

12 Roland Marchal. Centrafrique : la fabrique d'un autoritarisme. Les Etudes du CERI - n° 268-269 - Roland Marchal - octobre 2023 .

13 Arnaud Seminakpon Houénou. Aspects de la crise en République centrafricaine. Paix et sécurité européenne et internationale, 2016, 5. ffhalshs-03156072f May 2021.

14 هشام صميض، روسيا والعودة إلى إفريقيا. المحددات و الأبعاد. file:///C:/Users/hp/Downloads/aysssi,+15818-40219-1-CE.pdf تاريخ الاطلاع على الصفحة 05-05-2024.

15 إسماعيل إسف داكوما، انتخابات 2020 وتأثيرها على الصراع في افريقيا الوسطى. مرجع سابق

16 أميرة محمد عبد الحليم، أبعاد متداخلة: جذور وآفاق الصراع في جمهورية إفريقيا الوسطى. https://academia-arabia.com/ar/reader/2/84197 تاريخ الاطلاع 2024/05/05

17 فضيلة خلفون، فيصل خميلة، "تداعيات النزاع الاثني على الدولة الفيدرالية في إفريقيا: نيجيريا نموذجا" مجلة الأمن الإنساني. العدد الرابع 2017 ص177.

18 مبروك كاهي "النظام الفدرالي واستقرار الأنظمة السياسية في إفريقيا: نيجيريا وإثيوبيا نموذجا" مجلة متابعات افريقية، العدد 22 ت 15-01-2022 مركز الفيصل للدراسات الإسلامية المملكة السعودية.

19 بشير شايب، "مستقبل الدول الفيدرالية في افريقيا في ظل صراع الأقليات: نيجيريا نموذجا". مذكرة لنيل شهادة ماجستير قسم العلوم السياسية جامعة ورقلة – الجزائر 2011

20 حكيم ألادي نجم الدين، التحول الديمقراطي وعسكرة السياسة في نيجيريا. ورقة تحليلية مركز الجزيرة للدراسات سبتمبر 2020

21 بشير شايب، مرجع سابق

22 David Tuesday Adamo. Religion and Elections in Nigeria: A Historical Perspective. https://www.researchgate.net/publication/333179022_Religion_and_Elections_in_Nigeria_A_Historical_Perspective

23 Efebeh, Eseoghene Vincent. Democracy and the Rule of Law in Nigeria: 1999 – 2015. Research on Humanities and Social Sciences
file:///C:/Users/hp/Downloads/EfebehsFullworkonDemocracyandtheRuleofLaw..pdf

24 Muhammed Tawfiq Ladan. The Development And Application of Sharia In Northern Nigeria: Issues And Challenges. https://library.fes.de/pdf-files/bueros/nigeria/50282.pdf

25 Mojeed Adekunle Animashaun. NIGERIA 2015 PRESIDENTIAL ELECTION: THE VOTES, THE FEARS AND THE REGIME CHANGE https://www.eisa.org/storage/2023/05/2015-journal-of-african-elections-v14n2-nigeria-2015-presidential-election-votes-fears-regime-change-eisa.pdf

26 علي سعدي عبد الزهرة جبير، "الانتخابات الرئاسية النيجيرية 2023" مركز حمو رابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، تاريخ الاطلاع على الصفحة 2024/05/08 file:///C:/Users/hp/Downloads/2023.pdf

27 خيذر جميلة، "التحول الديني في إفريقيا في ضوء دراسة أنثروبولوجيا". مجلة أنثروبولوجيا الأديان . مجلد 17 عدد 02 سنة 2021

28 ليث عبد الحسين العتابي، "دراسة حول الأديان في افريقيا: افريقيا موقع التنوع الديني"
file:///C:/Users/hp/Downloads/103874472.pdf

29 Hakeem Onapajo. Politics for God: Religion, Politics and Conflict in Democratic Nigeria. https://jpanafrican.org/docs/vol4no9/4.9PoliticsforGod.pdf

30 عبد الحق دحمان، تسييس الخطاب الديني بين النص والممارسة. مركز المجدد للبحوث والدراسات. تاريخ الاطلاع على الصفحة 2024/05/08 https://almojaded.com/2022/08/16/11459/

31 فريدة حموم، لسمر أسماء. "حركة بوكو حرام كتهديد للأمن الإنساني في نيجيريا" المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية. مجلد 5 العدد 02 سنة 2021.